آراء

عودة الجنرال إلى مسرح الجريمة

باسل طلوزي

تعلّمنا في نظريات الجرائم أن القاتل يعود، دومًا، إلى مسرح جريمته، تلبيةً لنداء شيطانيّ في أعماقه، فهل ينطبق ذلك على الرئيس بشار الأسد، خلال زيارته التي نفّذها، أخيرًا، إلى مركز أيتام في دمشق؟ وقبل ذلك إلى واحدةٍ من ضواحي العاصمة، كانت مسرحًا لمعارك عنيفة بين قوات النظام وميليشيات المعارضة، على الرغم من أن «النظام» أبعد ما يكون عن قواته، لكون أغلبها يمارس مهامّه خارج النظام والقانون، ومنهم ما اصطلح على تسميتهم «الشبيحة»، الذين كان لهم سبق الفضل في حماية الأسد أزيد بكثير مما فعله الجيش.

والحال أنني أرجّح فرضية القاتل ومسرح الجريمة في ما يتعلّق بالزيارات الأسدية، على اعتبار أن الأيتام السوريين في معظمهم، حاليًا، هم ضحايا الإبادات الجماعية التي شهدتها سورية في حروبها أخيرا، وللزيارة مغزى أبعد من الواجهة «الإنسانية» التي حاول الأسد التواري خلفها.

كانت الزيارة احتفاءً بالأيتام، فعلًا، لأن الأسد يودّ لو يتحوّل شعبه كله إلى يتامى في الوقت الراهن، فمن شأن ذلك أن يجعل مهمّته أسهل لغسل الأدمغة الصغيرة، وتربيتها على مبادئ القائد الأوحد، الذي لا شريك له، فالأسد يريد طرازًا كهؤلاء اليتامى الذين بلا آباء أو أمهات من الذين يحملون ذاكرة تاريخية مضمّخة بعذابات «القائد الملهم»، وأجهزته البوليسية الاستخباراتية التي تتوزع على عشرات الفروع، وأبرزها فرع «الأمن السياسي»، الذي يعني، باختصار، حظر العمل السياسي لغير النظام وزبانيته، ومن يحاول غير ذلك فهو «عدوّ»، و«عابث»، و«مخرّب»، ومشكّك»، و«طابور خامس».

يريد الأسد عقولًا لا تحمل أيّ ذاكرةٍ عن مجازر النظام في سجون تدمر وصيدنايا والمزّة، وعن الإبادة الجماعية لمدينةٍ بأكملها كحماة، وعن ثورةٍ جاءت باسم «التصحيح»؛ لتصبح أغزر الثورات اقترافًا للخطايا والكبائر، تحت شعارات «الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة»، وكان من أوائل ضحاياها رفاق الأمس واليوم والغد.

حام القاتل حول مسرح جريمته؛ ليعرف إن كانت أركان جريمته مكتملة أم ما زال ينقصها بعضٌ من القتل وإذابة الأجساد بالأسيد، وهل صفحة تلك الذاكرات الصغيرة بيضاء حقًّا كما شاء لها أن تكون، وصالحة للانخراط في بوتقة «التجانس» التي اخترعها لتحويل الشعب كله إلى قطيع مذعن لا يتقن غير الثغاء والثناء على القيادة «الأسطورية» التي منّ بها الخالق على الشعب، من حيث لا يحتسب.

ربما اطمأن القاتل إلى المخرجات المبهرة التي صنعتها مقدماته «المهولة»، غير أنه سرعان ما خالجه الشك، مجدّدًا، على وقع الكشف عن فصول مجزرةٍ جديدةٍ لمليشياته في حي التضامن، التي صدمت العالم بفصولها المرعبة، التي تماثل، إلى حد كبير، طرق الإعدام النازية في الحرب العالمية الثانية، عندما كان الضحايا يُجبرون على حفر قبورهم بأيديهم، وما إن يكتمل حفر القبر الجماعي الكبير حتى يلقون فيه ويطلق الجنود الألمان النار عليهم، ثم سرعان ما يهيلون التراب فوقهم وهم في مرحلة الاحتضار، فيموت معظمهم اختناقًا حتى قبل اكتمال احتضارهم.

وهنا تساءل القاتل إنْ تناهى إلى سمع اليتامى شيء عن هذه المجزرة الجديدة، ما يعني أن الجريمة لم تكن مكتملة الفصول، فهل ينبغي في هذه الحالة إبادة هؤلاء الأيتام، والبحث عن غيرهم، ممن لم تتلوّث ذاكرتهم بالحقائق بعد.

ليس مستبعدًا ولا مستغربًا أن يلجأ القاتل إلى مجزرةٍ جديدة، غير أن مأربه سيظلّ بعيد المنال؛ لأن ذاكرة الثأر من المستبدّين جينٌ ينتقل عبر الحمض النووي وتتوارثه الأجيال، ولن تُطمس جرائمه بأثر رجعيّ أو أماميّ، وسيدفع ثمنها، هو وزبانيته، ويطردون من المستقبل .. عندها فقط سيصبح المجتمع السوريّ متجانسًا فعلًا.

لماذا تهديد خطر على الأردن؟

محمد أبو رمان

لم يتردّد وزير الخارجية الأردني الأسبق، مروان المعشّر، وهو سياسي وباحث معروف، بوصف الخطر الإسرائيلي الراهن على الأردن بالوجودي، ما دفع بعضهم إلى سؤاله عن تقييمه حجم الخطر إلى هذه الدرجة؟

توافق أغلب المشاركين في جلسة مغلقة عقدها معهد السياسة والمجتمع (في الأسبوع الماضي)، وناقشت مستقبل العلاقات الأردنية الإسرائيلية، مع جواب المعشّر الذي ربط السبب بأكثر من عامل، في مقدمتها أنّ حل الدولتين لم يعد قائماً، واستمرار اجترار المسؤولين الأردنيين أهمية هذا الحل مضيعة للوقت، ولا يفيد في شيء، طالما أنّ الطرف الإسرائيلي أو «الشريك» غير موجود، فهنالك يمين ويمين اليمين، ولا يوجد في إسرائيل اليوم من يصرّح بحل الدولتين، فإذا كان هذا الحل خارج الحسابات الإسرائيلية من جهة، وكانت إسرائيل تعيش مأزقاً خطيراً مع القنبلة الديموغرافية، فإنّ «الخيار الأردني» سيكون هو المفضل إسرائيلياً، وستعمل إسرائيل على تصدير هذه الأزمة إلى الأردن بطريقة أو أخرى.

وتتمثل المسألة الثانية، في شرح المعشّر، في انقلاب المعادلات الإقليمية، فإسرائيل نجحت خلال الأعوام الماضية في التعامل مع الفوضى والاضطرابات الشديدة على حدودها مع سورية ولبنان (حتى مع النفوذ الإيراني) ومع غزة (حركة حماس). وبالتالي، لم تعد تنظر إلى الأردن بوصفه صمّام أمان للأمن الإسرائيلي. وقد تكون الاستراتيجية الإسرائيلية قلبت رأساً على عقب، مع تحوّل مصدر التهديد إلى الداخل الإسرائيلي (القنبلة السكانية). ومع انهيار معسكر السلام هناك وعجز السلطة الفلسطينية، من الواضح أن الرؤية إلى الأردن أصبحت بوصفه الحل الوحيد للأزمة الإسرائيلية الداخلية.

من هنا، دعا المعشّر، ومعه مشاركون، إلى ضرورة مراجعة المقاربات الأردنية بصورة جذرية، سواء على صعيد اجترار حل الدولتين وتكراره، لطرح خيار «الدولة الواحدة» وتوريط إسرائيل بالاستحقاقات المدنية والإنسانية والسياسية، في مقابل طرح إسرائيل «الخيار الأردني»، وهو الأمر الذي يحرج إسرائيل أمام المجتمع الدولي.

لا تقف مراجعة المقاربات الأردنية، وفقاً لمشاركين، عند حدود الخطاب السياسي، بل لا بد من مراجعة أوراق الأردن فيما يتعلّق بالعلاقة مع «المعادلة الفلسطينية»، وعدم الاقتصار على ما أسموه «ترويكا رام الله» (الرئيس محمود عباس وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، ومدير المخابرات الفلسطينية، ماجد فرج)، فهنالك ضرورة لبناء علاقة وطيدة بمختلف الأطياف الفلسطينية، وبتوسيع مساحة الاشتباك الأردني مع الداخل الفلسطيني، بما في ذلك القوى السياسية المختلفة.

وبوصفي مستشار معهد السياسة والمجتمع، أكّدتُ على دور مراكز الدراسات والتفكير في العمل النقدي ومراجعة السياسات وفتح الخيارات وطرح البدائل وتخليق حوار سياسي بين النخب المختلفة، بخاصة ما يتعلق بملفات وسياسات مهمة وحيوية، لأنّها تؤثر على الأمن الوطني والمصالح الاستراتيجية الأردنية، وهو الأمر الذي لا يجوز أن يبقى خارج النقاشات الوطنية العامة. وهذا ما قادنا إلى أهمية الحديث عن الملف الداخلي، وارتباطه الوثيق بما يُطرح حالياً في سياق العلاقة أو الأزمة مع الكيان الإسرائيلي، فكلما كان هنالك حوار وتوافق وطني داخلي على المصالح الاستراتيجية والأمن الوطني، وكلما كان سقف الحرية مرتفعاً، مكّن ذلك الأردن من الوقوف بصورة صلبة أمام المشروع الإسرائيلي، والعكس صحيح.

من الواضح أنّ إسرائيل أرادت اللعب على حبل «الوضع الداخلي الأردني» في الضغط على صانع القرار ومحاولة ربط الموقف الأردني السياسي بالداخل، وكان هذا ملموساً في مقالات الرأي الإسرائيلية، وهي بمثابة رسائل تهديد إلى الأردن، بينما المعادلة الداخلية في الموضوع الإسرائيلي وفي الوقوف مع الفلسطينيين والمصالح المشتركة هي الأكثر صلابةً، فلماذا لا نستثمر المعادلة الداخلية بصورة معاكسة تماماً للدعاية الإسرائيلية؟

ظاهرة المستريحين وانعدام الثقة في الاقتصاد المصري

عمر سمير

انتشرت، في الأسابيع الماضية، فيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي لعدد من «اليوتيوبرز» والمؤثرين، يحذرون المصريين فيها من الوقوع في فخ المستريحين، وتحديدا أحد مستريحي أسوان، المحافظة الهادئة، المدعو مصطفى البنك، لتتحرّك الحكومة لاحقا لاتخاذ إجراء ضده بعد عجزه عن سداد مستحقات ضحاياه الغلابة، لتنطلق عدة تحليلات وتساؤلات بشأن استغلال الرجل الدين تارة، أو بشأن النظام المصرفي والاقتصادي، لماذا لا يصل إلى هؤلاء الناس، مثل مصطفى البنك، أو عن ثقة الناس في هذه الأنظمة البنكية والمصرفية، في ظل سياسات الشمول المالي والوعود المتراكمة بتضمين الاقتصاد غير الرسمي.

كل هذه الأسئلة مهمة، خصوصا في ظل تكرار وجود ظاهرة المستريحين هؤلاء واستمرارها، ولتقريب المفهوم من القرّاء، فإن المستريح في الصحافة المصرية والواقع المصري هو ذلك الشخص القادر على جمع أكبر قدر ممكن من السيولة المالية عبر دائرة معارفه، بغرض تشغيلها مع وعود بأرباح خيالية أعلى من كل المعروض في أي نشاط اقتصادي تقليدي، أو حتى غير تقليدي، ولكن عادة ما يكون هذا الشخص نصّابا محترفا، بقدر احترافية نصّابي التسويق الشبكي.

العجيب أننا أصبحنا نسمع عن مستريحين يجمعون أموالا طائلة عبر سنواتٍ من العمل في هذه النصبايات، من دون أن تجري ملاحقتهم أو التحقيق بشأنهم، إلا عندما يتعثرون، وكأن هذا نشاط مسكوت عنه ومسموح به حتى تحدُث كارثة، فبعضهم يتحدث عن قدرة مستريحين على جمع مبلغ يتراوح بين مائتي مليون جنيه ونصف مليار جنيه، من دوائر شخصية ضيقة في نطاق بعض القرى المحيطة به، أو في نطاق مركز ومدينة على أقصى تقدير.

لتفسير ظاهرة مستريح أسوان، انطلقت أغلب التحليلات من أن الرجل يستطيع خداع هؤلاء الناس، عبر الدين والتصوف والدروشة وحلقات الذكر التي يقيمها، ليبرهن على قوته وقدرته على ذبح عشرات الرؤوس وتوزيعها على الناس، تعبيرا عن ورعه وزهده في مال الناس. والحقيقة أن هذا الادعاء، وإن كان يصلح جزئيا للتفسير إلا أنه مختلّ، فالحركة الصوفية منتشرة في عموم مصر وحلقات الذكر هذه تقام منذ قرون، من دون أن ينجم عنها مثل هذه الظاهرة من النصب والاحتيال المالي والاقتصادي واسع النطاق.

الأعجب من هذا أن الطرق الصوفية، طوال تاريخها الحديث، هي تحت سيطرة الدولة والنظام السياسي وسلطانهما وسطوتهما، وهي تابعة له تبعية مطلقة لا تنكرها، بل يفخر بها قياداتها ومنتسبوها، وربما تقدّم تقارير أمنية بشكل دوري عن كل النشطين بهذه الطرق، تأكيدا لولاء قياداتها ومنتسبيها للدولة المصرية بفخر واعتزاز، فكيف لم تتنبه هذه الطرق إلى مثل هذا المستريح؟ وهنا نجد أن مصيدة الدين أو مقولات الدين أفيون الشعوب أو متلازمة استخدامها في التفسير عند النصابين أو النشطاء على مواقع التواصل غير مجدية في تفسير مثل هذه الظاهرة، لينتقل بنا التحليل إلى الأسباب الأقرب إلى الحقيقة لمثل تلك الظواهر. وبالتالي، لا يتعلق الأمر بالهوس الديني أو بالتصوّف فقط، كما تذهب تحليلاتٌ سطحيةٌ ومسطّحة للواقع، بقدر ما يرتبط بانعدام الثقة بالدولة والبنوك والاقتصاد.

ومبدئيا، كل شيء في النظام الاقتصادي النيوليبرالي المصري الحالي يصبّ في صالح ترويج النجاح باعتباره القدرة على النمو السريع حد الاحتكار والكسب السريع وتحقيق الربح المرتفع بأقل جهد ووقت ممكنين، فكل الأنظار تتجه إلى المضاربين في البورصات أو «اليوتيوبرز» أو بعض من تحقق شركاتهم قفزات سريعة حتى وإن كانت غير منطقية، هذا هو النموذج الإبداعي للعمل بالنسبة لأي مواطن تحاول الدعايات كلها جعله استثنائيا من دون أية مؤشّرات على هذه الاستثنائية.

انطلق تفكير هذا المدعو، مصطفى البنك، من وضع يجد المزارعون فيه في أزمةٍ خانقةٍ بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف بشكل جنوني، في وقت تريد الحكومة فيه الحصول على طن القمح منهم بأقل من سعر طن الأعلاف، فلا يجد هؤلاء بدّا من بيع مواشيهم بأي ثمن، للتخلص من الخسائر المتزايدة المحتملة، وهنا يتحوّل هذا المستريح إلى عصا سحرية، حيث يعرض سعرا أعلى بكثير من سعر السوق، ولكن عبر طريق البيع الآجل. ولكن أي متابع عن قرب لأسواق المواشي، تاجرا صغيرا كان أو مربيا يجد أن هذا النوع من التعاملات الآجلة المبنية على الثقة منتشر بشدة، وأن أموال أغلب التجار منتشرة في السوق، وديونهم كذلك، وأغلب التجار الصغار لا يعملون بمالهم الخاص، بل بأموال البائعين والمشترين، فهو أقرب إلى السمسرة والوساطة في عملية البيع، ورصيد مال التاجر هنا هو كلمته والثقة فيه. وفي وقت تعرض البنوك أكبر فائدةٍ ممكنة على الشهادات، لأجل سنة كاملة 18%، لا يمكننا أن نلوم أشخاصا عاديين فقط، لأنهم باعوا لأحد التجار بسعر أعلى من سعر السوق بـ 25% أو 50%، فأسعار السوق في تجارة كالمواشي نفسها غير معلومة ومتباينة ومتقلبة وفقا لعشرات العوامل من محافظة إلى أخرى، بل ومن مدينةٍ إلى أخرى، داخل المحافظة نفسها. ومن هنا يحصل التجار على مكاسبهم.

> يجري ترويج النجاح باعتباره القدرة على النمو السريع حد الاحتكار والكسب السريع وتحقيق الربح المرتفع بأقل جهد ووقت ممكنين

هناك أزمة ثقة حادّة في الاقتصاد المصري بكل قطاعاته، تُترجم في تفوّق الاقتصاد غير الرسمي على الرسمي، سواء من حيث عدد المشروعات أو قدرتها على التشغيل، مع انسداد قنوات التمويل وأدوات الاستثمار في وجهها في مقابل فتحها بشدّة أمام الكبار في السوق، فإذا كان كبار المستثمرين ومؤسّسات الائتمان والتصنيف الدولية لا يثقون في الاقتصاد المصري، وبالسياسات المالية والاقتصادية المتخبّطة الحالية فلا يمكن أن يُلام مواطنٌ يحاول تحقيق ربح من تربية مواشيه، بل على الدولة أن تحميه من مثل هؤلاء المستريحين أولا، ثم تتفهم واقعه وتحاكي تفكيره، وتوجد له أوعية استثمارية وادّخارية تناسبه، لا أن تنهره هي وإعلامها ومحللو «السوشيال ميديا» فيها، فالمواطن الذي يجب مراعاة ثقافته في التعامل مع البنوك لا يجد فيما هو مطروح بخصوص الشمول المالي سوى مجموعة أدواتٍ لتحصيل أكبر جباياتٍ ممكنة، سواء عبر تحصيل مصاريف حساب أو سحب أو إجراءات معقدة من دون تقديم مزايا حقيقية له تمكّنه من الدخول إلى سوق التجارة في المعادن النفيسة والأسهم والسندات أو حتى العملات الرقمية في مراحل متقدّمة، كما هو متاح في بلدان عديدة، لكل من لديه حساب بنكي وتطبيق بنكي على هاتفه المحمول.

ولا يتعلق الأمر فقط بالمواطنين المصريين الريفيين الذين تفترض فيهم تحليلات سطحية السذاجة، أو تدنّي المستوى التعليمي، أو الغباء أحيانا، بل بالنخب المتعلمة تعليما فائقا، سواء كانت في الريف أو المدينة، من العاملين لحسابهم الخاص على الإنترنت أو المعروفين بـ«الفريلانسرز»، وهؤلاء، وفقا للنظام المصرفي الحالي، لا يستطيعون فتح حساب مصرفي أو الحصول على قرض سكني، أو إثبات مهنتهم لإجراء بعض المعاملات الخاصة بالسفر أو الحصول على مستحقاتهم المالية في الخارج والداخل من دون التحايل على نظام مصرفي عقيم كهذا، يستبعد غالبية المصريين جرّاء إدارات وقوانين متكلسة.

وفي واقع تشكّل معدلات التضخم الجنونية وتقلبات العملة وضعف قدرة قوانين التجارة والاستثمار على حماية الصغار أهم ملامحه، فمن دون إيجاد قنوات وأدوات استثمار متعدّدة للأفراد، لامتصاص فائض السيولة ودعم الاقتصاد غير الرسمي وطمأنته ودفعه ذاتيا نحو الرسمية، وطرح بدائل تقطع الطريق على كل مستريح، لا يمكن الهرب من الأزمة بالحديث عن تبريرات أخرى لظاهرة المستريحين، أو حتى الحديث عن قضاء ممكن ومحتمل على هذه الظاهرة.

(كاتب مصري)

كاريكاتير **سعد المهندي**

الاستعصاء السياسي الليبي

الفيتوري شعيب

يمرّ المشهد الليبي بتقلّبات حوارية جديدة لإنتاج قاعدة دستورية تتحقق فيها أدنى مقومات «التوافق» بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، في مشهد متكرر طوال الأزمة الليبية، ومحاولة إجراء الانتخابات في البلاد، وهو مشهد سئم الشعب منه، ولا يوحي بالتوافق، بقدر ما سيكون أداة لمرحلة جديدة من الاختلاف التي تقود، في نهاية المطاف، إلى استعصاء سياسي ينذر بأزمة جديدة، تعقبها أحداث متتالية، سياسية واقتصادية، لتصل في مراحلها المتطوّرة إلى أزمة أمنية.

تعاني الحالة الليبية حالةً من الاستعصاء السياسي على كل الأُطر، خصوصاً في المؤسسات العليا فيها، التشريعية والتنفيذية. يزداد هذا الاستعصاء كلما قرب موعد تجديد هذه الأجسام، غير أنّ المفارقة في ذلك عودة الأجسام المتنافرة إلى الالتقاء ومحاولتها إيجاد ما يسمّى «التوافق» برعاية اقليمية وأخرى دولية، تكون جميع اجتماعاتها خارج الوطن، للاتفاق على قاعدة دستورية تتطبق داخل الوطن ويرتضيها الشعب الليبي!

في مشهد متكرّر، وبرعاية أممية، يحاول المجلسان (البرلمان، والأعلى للدولة) إنتاج توافق على إصدار قاعدة دستورية تجرى بمقتضاها الانتخابات المقبلة في البلاد. وعند النظر في هذه الاجتماعات، فإنّها لا تخلو من التكرار والتكرار المتعمد بالطرق والمدخلات نفسها التي كانت قبل إفشال انتخابات 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضية. وبالتالي، لا يتصوّر أن ينتج هذا الحوار أي نتائج تذكر، إلا إذا وجدت حسابات أخرى؛ أو بمعنى أوضح عدم قبول الفشل في هذه المرّة، باعتبار أن البعثة الأممية في ليبيا قد تلجأ إلى خيارات أخرى، تقفز على ذلك كله، والانتقال بالمشهد السياسي الليبي إلى مشهد آخر كما حدث عند تكوين حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الأخير، حيث كان عبر ملتقى حواري لم يكن للمجلسين أيُّ إرادة فيه إلا ما كان بعدها، باعتبار ردّة الفعل، وليس الفعل نفسه، وباعتبار الأمر الواقع، وكذلك تماشياً مع المشهد السياسي في ذلك الوقت الذي سبقهم بخطوات متتالية، مما يعني أن التخلف هو الإلغاء. يتكرّر اليوم هذا المشهد بصورة مغايرة، فقد لوحت البعثة الأممية للدعم في ليبيا بهذا الخيار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أيّ خيار اتخاذ خطوات متقدّمة عن المجلسين والتوافق المرجو منهم، معتبرة أن «الوقت ينفد بسرعة، والشعب الليبي تواق، أكثر من أي وقت مضى، للاستقرار الذي لا يمكن أن يتأتى سوى بإجراء انتخابات وطنية على أساس إطار دستوري سليم وتوافقي»، كما لا يمكن الاستمرار في انتظار هذا «التوافق» أكثر من نهاية شهر مايو/ أيار الجاري بحسب البعثة، وبالتالي سيكون ارتداد الاستعصاء السياسي الداخلي في دائرة ضيقة وحرجة، والخطوات المتقدمة سوف تتخذ بالتوافق أو بغيره. كل ذلك ربما سيكون خارج النطاق الطبيعي للحالة السياسية في البلاد، وإنما ستكون عبر حالةٍ موازية بشكل مغاير، وإن تطابقت في المخرجات، سواء عبر ملتقى حواري جديد أو ما شابه، أو حتى إجراءات أخرى قد تكون مشابهةً لما كان في بلدان أخرى للدفع نحو تجديد السلطة التشريعية في البلاد، قبل التوجه إلى أي شأن تنفيذي أو حتى مشهد سياسي آخر.

حقيقة الأمر أنّ الشعب الليبي منذ فترة ليست قصيرة يدفع نحو هذا الاتجاه، اتجاه تغيير المشهد السياسي القائم في البلاد منذ 2014 الذي يدور في دائرة مغلقة، لا تقبل الحلول ولا تقدّمها؛ بل ولا ترتضيها، وإنما تدور في دوامة سياسية واحدة لا تتعدّاها، محصلتها دائماً مزيد من الصراع والاختلاف، فضلاً عن الوضعين الاقتصادي والأمني اللذين انعكسا على الحالة الاجتماعية للمجتمع بالسلب. وبالتالي، فإن المجتمع يدفع بكل قوة التوجه نحو تجديد هذه الأجسام التي فشلت في كل توافق تدخل فيه، بدليل تسجيل ما يقارب 2,8 مليون مواطن من الشعب الليبي في سجل الانتخابات التي عن طريقها تتجدّد السلطة التشريعية في البلاد، وتنتهي معها معضلة «التوافق» والتوافقية والاستعصاء المصاحب لها، الذي يراه كثيرون ما هو إلّا عمل مقنن بأصابع مجتمعة في كفّ واحدة، تتفق تارة وتختلف تارّة أخرى بحسب الحاجة، من دون النظر إلى المآلات التي ستكون على البلاد، وإلّا لكان التوافق وليس الاختلاف قبل ديسمبر/ كانون الأول الماضي موعد الانتخابات وليس اليوم، الذي تجني ثماره البلاد منذ سنوات، بل العودة بها إلى المربع الأول، ليبقى الحل الوحيد في تغيير العلاج وإيجاد البديل، وإنهاء ما يسمى بالتوافق.

> يدفع الشعب الليبي نحو تغيير المشهد السياسي القائم في البلاد منذ 2014

(كاتب ليبي)

إسرائيل تخسر حرب الصورة

يقظان التقي

في الحضور الصدامي مع الإعلامية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، ونعشها، ما زال خبر اغتيالها، وهي التي تحمل الجنسية الأميركية، في واجهة الدلائل على الأخطار التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني من جهة، وواجهة الفضائح التي تجعل صورة المحتل الاسرائيلي تضرب أثراً سيئاً غير قابل للترميم من جهة أخرى. بالكاد يفرض الإسرائيلي حضوره عالمياً وإقليمياً، حتى يصبح مداناً بالعنف الراعب الذي يمارسه مرادفاً للاحتلال. حضور صدامي موازٍ للألم الذي يُحدثه في مكان محتل كركيزةٍ لممارسة العنف والصدام مع العالم والرقابة الأخلاقية والمحرّمات المدنية... هو تطور أوضاع بتجاوز نظريات تقليدية حول أثر الصورة الرسالة عند الميديا ومجتمع اتصال مارشال ماكلوهان (1911-1980).

كأنّ كلّ العنف تفجّر في مقتل مراسلة قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة، والطريقة الغريبة التي فجرت فضائح إسرائيل في التعرض لنعشها، وهي كما كتبت صحيفة ذا غارديان البريطانية «واحدة من أكثر الصحافيات في العالم العربي شهرة. ليس فقط ضربة مفجعة وحزينة لأصدقائها والمعجبين بها، بل هي أيضاً تذكير قاتل بأنّ الحريات في الأرض المقدسة تتعرّض لهجوم». وتعرّض تعامل الجنود الإسرائيليين على الأرض مع حاملي نعش الشهيدة أبو عاقلة لمواجهة نقدية ولردود الفعل الدولية التي تستنكر اعتداء الشرطة الإسرائيلية بالضرب على مشيّعي جنازة. وقد دفع تسلسل الأحداث البيت الأبيض مرتين على التوالي للتنديد بالسلوك الإسرائيلي الغرائزي: «إنّ صور الشرطة الإسرائيلية وهي تهاجم فلسطينيين يحملون نعش شيرين أبو عاقلة مقلقة جداً، ولا يمكنهم تبرير هذه الأفعال».

كذلك أعرب الاتحاد الأوروبي عن شعوره بالصدمة، لاستخدام «القوة غير المبرّرة» في وجه المشيعين. بدا الأمر كأنّ إسرائيل ترسم لوحة مجتمع مدني من كلّ بقايا الغرائز التي تستبطنها. تعيدها إلى طقوس الارتكابات الوثنية. حضور العنف غير المتساوي مع حمَلة النعش، رأى فيه العالم ممارسة أشكالٍ من البربرية لا تحتاج تحليلات. أداةً تعبير عن غرائز قتل لطبقات من المجتمع الإسرائيلي غارق في استهلاك عنفي مفرط. عنف لا يقارن مع أي إطار تعبيري آخر، كاذب، مختلق، مزيف، حتى مع ما يصنعه العنف المفبرك في السينما من السينمائيين، وعلى نحو أكثر صدامية وعدوانية... كأنّ كلّ العنف يتمثل في هذا التسلّط الذي يحمل العسكري على إطلاق النار على إعلامية... على جسدها، الذي يعود ليواجه أقاصي الأخطار والرعب ما بعد الرصاص! بهذا المحتوى اللاإنساني، شغل الحدث بصائر العالم ومسامعه، ونقلت التلفزيونات وشبكات التواصل الاجتماعي ما حدث باستخداماتٍ وإشباعات غير مسبوقة.

أي تأطير لما حدث بوصفه حرباً مع الفلسطينيين غير مفيد، فهذا الإطار أيضاً لا يصمد ولا يسعه احتواء ردود الفعل وتضميناتها الغزيرة في إدانة العنف المتصاعد الإسرائيلي، حدث غير معزول عن كل ما ترتكبه إسرائيل. يتكرّر الأمر على نحو منهجية موحّدة مرتبطة بتجربة الاحتلال وبتاريخ طويل من القمع عقوداً طويلة. كلّ التفسيرات للحدث تقود إسرائيل إلى نقاشات غاضبة مع العالم، إضافة إلى أنّ إسرائيل لا يُخضعها أحد للمحاسبة القانونية الدولية. وكان الاتحاد الدولي للصحافيين قد قدّم، قبل مقتل شيرين، دعاوى للمحكمة الجنائية الدولية بأنّ «استهداف إسرائيل للصحافة قد يوصَف بأنّه من جرائم حرب». وذكّر بقصف إسرائيل مبنى يضم وسائل إعلام في غزة في مايو/ أيار العام الماضي 2021، وقال إنّ تجاهل القانون الدولي في إسرائيل «مصدر قلق».

ثم إنّ «إسرائيل تزعم أنّها ديمقراطية»، ما يفترض أن يكون الصحافيون قادرين على تغطية الاحتجاجات ضدّ الاحتلال، وتوثيق أعمال الجيش الإسرائيلي من دون المخاطرة بحياتهم. هناك مصدر إجماع قلق من أن يكون الرد الإسرائيلي ليس مبالغاً فيه فقط، بل غير ذكي كفاية في التعامل مع الأحداث، ونوع من التصعيد الخطر. ليس هناك تقسيم سهل للحقيقة في أنّ رؤى إسرائيل متصارعة مع رؤى العالم، وعلى اختلافاتٍ جذريةٍ في القيم التي تقوم عليها العلاقات الدولية... ما عاد في وسع إسرائيل الاختباء خلف صورة القوة، التي تصبح أكثر وأكثر متذبذبة وهالكة. مجرّد انتقام من الفلسطينيين على أرضهم. هذا يفسّر الانتباه الأميركي إلى خطورة ما يجري وتعديل تصريحاته تجاه شعب فلسطيني، والانتقال من عدم الرضى والدعوة إلى ضبط النفس إلى الإدانة المتكرّرة. هذا يتعلق بالنظرات المتحوّلة لدى إدارة بايدن الديمقراطية، والتي تحاول أن تؤطّر مواضيع وصراعات كانت موجودة منذ سنوات، لكنها أخذت بعداً جديداً مع الحرب الروسية على أوكرانيا، والتي تعتبرها مع الغرب حرباً على الديمقراطية نفسها. لا تعي إسرائيل تلك التحوّلات التي تجرى بوتائر متسارعة، وتقارب ما يجري من احتجاجاتٍ فلسطينيةٍ بلغة الحرب نفسها، وأكثر بلغة الجريمة، بما يبدو دافعاً غرائزياً لها كردّ فعل على مقاومة الشعب الفلسطيني الأسطورية، وسط إهمال القوانين الدولية لارتكاباتها الجنائية والعنصرية. قد ينبغي التساؤل عما إذا كان التركيز الإسرائيلي على ممارسة إرهاب الدولة العسكرية على الأرض ويومياً، يهدف إلى صرف النظر عن فشل حكومة نفتالي بينت، فتمارس العنف ضد المدنيين الفلسطينيين لأغراض سياسية، ما يفسّر الارتفاع في حدّة العنف، فتعود كاميرات مراقبة على جنود روس، وهم يقتلون مدنيين أوكرانيين، باعتبارها جريمة حرب مشتبه فيها.

وبعد أيام من كشف مجزرة حي التضامن في دمشق، والتي تدين النظام السوري، وتذكّر بأحداث متشابهة، تعود الكاميرات إلى الجريمة الكارثة، إذ اعتدت قوة إسرائيلية على مئات المشاركين في الجنازة بالعصي والغاز المسيّل للدموع. وكاد نعش الصحافية الشهيدة يسقط من حامليه، جرّاء محاولة الجنود الإسرائيليين تفريق المشاركين في الجنازة. كأن إسرائيل تريد أن تفرض على الفلسطينيين «نظرية دوامة الصمت، نظرية الباحثة الألمانية إليزابيت نويل - نيومان 1974»، وهي تدرك قوة وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، وتحاصر الجريمة في مكانها. ما عادت إسرائيل تهيمن على بيئة المعلومات المتاحة بقوة أمام الفلسطينيين، فيصعب الهروب من الصورة ورسائلها في الوقت الفوري المتاح. إنّه الدرس المفترض أن تستخلصه إسرائيل خوفاً من العزلة الدولية التي أوقعت نفسها بها. صورة التعاطف الشامل مع القضية، والاحترام الكامل لشيرين أبو عاقلة التي حملت كل جراحات المهنة، لتعبر عن قضية شعبها عبر محطتها الإعلامية «الجزيرة»، فربحت حرب الصورة على إسرائيل، ما يعدّ مؤشراً حقيقياً على ضعف الدولة القوية إزاء صحافيةٍ مهنيةٍ مخلصة كلياً لخدمة ناسها، وأرض لا تريد أن تخضع. أرض صارت تنتج الآخَر بكل تلك المشاعر الحديثة. شهادة شيرين أبو عاقلة بالتأكيد هي ثمرة خياراتها. صورة أقوى من الموت. ولكن هل كان من الحيوي لتلك الشهادة أن تقنع العالم بأن التزام قيم الحرية والديمقراطية وإرادة الشعب الفلسطيني والحق في تقرير مصيره هو ما يتعرّض للهجوم والاعتداء مباشرة، ومعه نمط العيش العالمي على مستوى حقوق الإنسان والمستوى الأخلاقي؟

يدرك العالم أكثر أن إسرائيل تذهب إلى حرب دولة إرهاب ليس بمقدورها العودة منها، وأنّ الشعب الفلسطيني الغاضب لن يتخلى عن هدف استعادة وطن يشبه شيرين والحزن والبكاء اللذين أحاطا بها. ومن المثير للشفقة أن يتجاوز العالم تلك الصورة التي وصلت إليه، وعدم استغلالها فرصةً لمحاولة فهم ما يحدث في القدس، ما يقود المجتمع الإنساني المفتوح إلى عالم أفضل. وعلى منوال أوغست كونت (1798-1857)، علينا اعتبار أنّ «التقليص الذي لا يمكن تفاديه هو الحرية» مثله مثل «النتيجة الضرورية للتعايش الإنساني» الذي يتعرّض لممارسات عنفية إرادوية، ودائماً ما يحاول الإسرائيليون المس بالنار.

> الشعب الفلسطيني الغاضب لن يتخلى عن هدف استعادة وطن يشبه شيرين والحزن والبكاء اللذين أحاطا بها

(كاتب لبناني)

لبنان: طريق التغيير طويل

حسام كنفاني

جاءت نتائج الانتخابات اللبنانية الأسبوع الماضي مفاجئة إلى حد كبير، خصوصاً مع المقاعد التي حصدها مستقلون يمثلون ما يسمى «تيار التغيير» أو «انتفاضة 17 تشرين». أكثر المتفائلين من بين هذه القوى لم يكن يتخيل أن يصل عدد مقاعدها إلى نحو 15 أو 17، إذا تمت إضافة نائبي صيدا أسامة سعد وعبد الرحمن البزري، بل إن التركيز على الخرق كان ينصب في محافظات متأرجحة، وتحديداً في بيروت وطرابلس وصيدا، في ظل امتناع سعد الحريري عن الترشح والمشاركة في الانتخابات. غير أن المفاجأة حصلت، ونجحت هذه القوى في اقتحام مناطق مغلقة تاريخياً لحزب الله وحركة أمل، واللذين لم يتمكنا للمرة الأولى من إيصال نواب غير شيعة إلى المجلس النيابي.

ما حدث في الانتخابات النيابية اللبنانية لجهة وصول هذه القوى «التغييرية» غير بسيط، ولا يمكن التقليل من أهميته، وهو أشهر فعلياً وجود رغبة لدى شريحة واسعة من اللبنانيين في قلب الطاولة على المنظومة السياسية والحزبية الحاكمة في البلاد، وأن التوجهات الانتخابية باتت تحكمها رؤى جديدة لم تكن ظاهرة في أي من الانتخابات الماضية، ولا سيما مع اللعب على الأوتار المذهبية التي كانت دائماً تؤتي أُكلها في توجيه الأصوات داخل صناديق الاقتراع، الأمر الذي لم ينجح إلى حد كبير في هذه الانتخابات.

ومع أهمية ما حدث، إلا أنه لا يمكن الركون إلى «نشوة الانتصار»، من دون العمل على التأسيس لهذا الخرق في المراحل المقبلة، وتحويله إلى لبنة تغيير حقيقي في المنظومة الحزبية اللبنانية، وهو الأمر الذي يقع على كاهل هذه الشخصيات التي وصلت إلى الندوة البرلمانية، وما إذا كانت فعلياً راغبة في إحداث انقلاب في الحياة السياسية اللبنانية.

ما هو ملقى على عاتق هذه الشخصيات كبير جداً، والأمر ليس متعلقاً بالعمل داخل البرلمان فقط. فالقدرة على إحداث فارق كبير من داخل المؤسسة التشريعية ليس متاحاً مع وجود الكتل الحزبية الكبيرة، والتي تحكم تحالفاتها مصالح أكبر من الخلافات السياسية المعلنة. وهذه القوى الحزبية، بغض النظر عن خلفياتها السياسية، تنظر إلى الخرق الذي أحدثته القوى التغييرية بكثير من القلق، وهي ستعمل على إفشال هذه التجربة، تحسباً لتوسعه في الاستحقاقات المقبلة.

هذا الأمر لا بد أن يكون حاضراً في أذهان هذه الشخصيات، والتي سيكون عليها السعي فعلياً إلى توحيد الرؤى ومحاولة تكوين «كتلة برلمانية» وازنة، وربما التحول إلى نواة تيار جديد على الساحة اللبنانية، تجمعه عناوين الإصلاح وبناء الدولة ومحاربة الفساد، من دون الدخول في متاهات الانقسامات اللبنانية الكثيرة، سواء ذات البعد الإقليمي أو المحلي أو المذهبي، وهي التي تحكم الحياة السياسية في لبنان.

إلى الآن، تبدو هذه القوى التغييرية مدركة لضرورة هذا العمل، فكان الاجتماع الأولي لـ 14 من النواب الجدد في محاولة لتأطير عملهم داخل البرلمان وتوحيد المواقف، سواء لناحية اختيار رئيس مجلس النواب الجديد أو تسمية رئيس الحكومة المرتقب. ورغم أن لا شيء واضحاً بعد في ما يخص مخرجات هذا اللقاء، إلا أنه يمكن أن يكون خطوة أولى تتبعها خطوات تساهم في تحقيق هذا الهدف، وهو ما يمكن أن يحدث قبل موعد الجلسة الأولى للبرلمان المرتقبة خلال أسبوعين.

الأمر الأهم بالنسبة لهذه القوى وناخبيها هو عدم رفع سقف التوقعات من العمل البرلماني حالياً، وحجم التطوير الممكن لهذه القوى إنجازه خلال الأربع سنوات المقبلة. فطريق التغيير يحتاج إلى نفس طويل، ولا يمكن النظر إلى الإنجاز الذي تحقق حالياً إلا باعتباره بداية، وليس نهاية.

ثلاث مراحل صعبة أمام نواب لبنان

فاطمة ياسين

خفت ضجيج الماكينات الانتخابية، وأُعلنت النتائج النهائية، وتبيّن أن تأثير الثورة التي قام بها اللبنانيون، مطالبين بتغيير جذري، لم يكن كبيرا، وبدا ذلك من الإقبال المنخفض على التصويت، فلم تتجاوز النسبة التي كلفت نفسها المشاركة في أقلام الانتخابات 41%، وهي بعكس ما قاله وزير الداخلية اللبناني، نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الغضب الشعبي الذي ظهر في السنوات الأخيرة. لم تظهر نتائج ثورة اللبنانيين بشكل واضح على شكل الطبقة السياسة التي أفرزتها الانتخابات، فلم ينجح من القوى التي سمّت نفسها قوى التغيير أكثر من 12 نائبا، وقد يكون قرار سعد الحريري مقاطعة الانتخابات صبّ في مصلحة هذه القوى الجديدة بالتحديد، فصوّت مناصروه لهم. وعلى الرغم من أن النتيجة النهائية قد سلبت بعض النفوذ السياسي في المجلس النيابي من حزب الله، فإن هذا الحزب، بما يملكه من قوة «مادية»، قادر على التعايش مع هذه النتيجة، وقد يكون ظهور حسن نصر الله بعد الانتخابات، مخاطبا اللبنانيين بنبرة صوت منخفضة، ووجه باسم، تعبّر عن الطريقة التي سيتفاوض بها مع خصومه وحلفائه خلال الاستحقاقات الثلاثة التي تنتظر هذا المجلس في الأشهر الستة المقبلة.

أول هذه الاستحقاقات وأشدّها إلحاحا يجب أن يتحقق في أولى جلسات النواب الجدد لانتخاب رئيس للمجلس. وفي المشهد يبدو نبيه بري الرئيس المزمن لهذا المجلس، الذي لطالما ضمن مقعده بكل سهولة سابقا، أما اليوم فالأمر مختلف جدا وشديد التعقيد، وقد لا يحصل على أغلبية مطلقة، ويتعقّد عقد الجلسة الأولى، فقد يُحجم النواب الذي لا يرغبون في رؤية برّي رئيسا لمجلسهم عن الحضور، وهؤلاء كثر، وقد يكون أبرزهم أعضاء التيار الوطني الحر نفسه، ومن بعده بقية تقليدية ممن كان في المعارضة من حزب القوات اللبنانية أو حزب الكتائب أو التغييريين ومستقلين كثيرين. ولكن الأعراف السياسية اللبنانية تشترط أن يكون رئيس المجلس النيابي من الطائفة الشيعية، ولا يوجد أي نائب شيعي مستعد للترشّح في وجه برّي، وهي المعضلة التي يجب حلها قبل الحديث عن المشكلات الاقتصادية والخدمية وبقية الأزمات.

قد تستهلك قضية نبيه برّي بعض الوقت وتستدعي تنازلات من هنا وهناك، وقد يأتي التنازل في ملف اختيار رئيس الحكومة، وهي مهمةٌ تالية تنتظر المجلس، فيما لو أفلح في اختيار رئيسه. عندها، يختلي الرئيس اللبناني بكل قائمة انتخابية على حدة، في ما يُسمّى المشاورات الملزمة، قبل أن يرشّح رئيسا «سنيا» للوزراء عليه أن ينتقي حكومة. وإن مرّ اختيار بري رئيسا لمجلس النواب دون تأخيرات وتعقيدات ومساومات، فإن تسمية رئيس الوزراء تتجاوز المجلس النيابي اللبناني، فهذه يتدخل فيها الإقليم كله! ولكل بلد «مهتم» بلبنان مرشّحه الخاص. وهنا قد تطول المدة قبل أن تجرى تسمية رئيس الوزراء الجديد، وقد يستهلك هذا الأمر وقتا أطول ليسمّي الرئيس أعضاء حكومته، لأن اختيار حكومة في ظل تشرذم نيابي غير مسبوق قد يكون مهمةً أقرب إلى الاستحالة. وهنا سيستمر التعطيل وقتا أطول، وقد يكون على اللبنانيين ساعتئذ تحمّل مزيد من الضغط الاقتصادي المطبّق حاليا.

بعد عبور كل هذه المطبّات، ينتظر الجميع نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول، موعد مغادرة الرئيس ميشال عون منصبه، وقبلها يجب على هذا المجلس أن يختار رئيسا جديدا خلفا لعون، وهو من الطائفة المارونية بحسب توافقات السياسة اللبنانية. وقد تكون هذه الطائفة من أكثر الطوائف انقساما في لبنان، فهي موزّعة بين كتل حزب القوات اللبنانية والكتائب والتيار الوطني الحر ومستقلين آخرين، وكل فئة تنظر إلى هذا المنصب بعين الطموح، ولا يمكن استثناء حتى شخصية مثل كميل دوري شمعون، وهو نائب واحد يمثل حزبا كاملا، الوطنيين الأحرار.

عن الملك وأخيه وواقع الأردن

لميس أندوني

النزاعات على وراثة العروش قصص تتجدّد في تاريخ العائلات الملكية منذ عصور، وقد لا توجد في التاريخ عائلة مالكة خلت من قصص التآمر والقتل والتسميم والتعذيب، ومع أنه أقلّ دراماتيكية في الأردن، وبالتأكيد ليس نزاعا دمويا، إلا أنه أحدث انقساما عموديا في مجتمع جاهز للتقسيمات والفرز، فالأزمة السياسية الاجتماعية عميقة، وأي خلافٍ يولّد شروخا قد تكون آنية، وبعضها قد يحفر عميقا، مهدّدا السلم الأهلي لمستقبل الأردن.

منذ تفجير ما سمّيت «قضية الفتنة»، واتهام الملك عبدالله الثاني بن الحسين أخاه غير الشقيق حمزة بالتآمر عليه، شهدنا اصطفافاتٍ علنية، قد يكون أغلبها تعبيرا عن عدم الرضى من سياسات القصر، وليس بالضرورة تأييدا للأمير حمزة، ظهرت بقوة عشيّة محاكمة من اتهموا بأنهم شركاء في المؤامرة، ثم بدأت مظاهرها العلنية تخفّ، إلا أن رسالة الملك إلى الأردنيين الخميس الماضي، غير المسبوقة في تفاصيلها ولهجتها في تاريخ الأردن، والتي تفيد بوضع أخيه تحت الإقامة الجبرية وتقييد اتصالاته، متهما إياه بتجاوز حدوده ومحاولة إثارة الفوضى، أعادت الاصطفافات إلى السطح.

عنوان الخلاف بين الشقيقين واضح؛ فالملك يريد تأمين وراثة ابنه الأمير حسين للعرش الهاشمي، فيما يرفض الأمير حمزة وبإصرار التخلي عما يراه حقه بوراثة العرش، وفقا لرغبة والده الراحل الذي نقل وراثة العرش، من أخيه الأمير حسن بن طلال إلى ابنه عبدالله، موصيا الأخير بأن ينصّب أخاه الأمير حمزة وليا للعهد، لكن الملك عبدالله قرّر حصر ولاية العرش بابنه حسين، مخالفا وصية والده، وهو أمر لم يتقبله حمزة ووالدته الملكة نور. في صراع العروش، تاريخيا، يندر أن يقبل صاحب المُلك بتوريث شقيقه، بل يحصر الوراثة بسلالته، لكن الأمير حمزة لم يرفض الخضوع فحسب، بل استطاع بناء شعبية خاصة عند العشائر، لأسباب عديدة، منها النقد الواسع لسياسات الدولة، وتشبيه كثيرين له بأبيه الملك حسين، شكلا وصوتا، وأسباب أخرى لها علاقة بامتعاض بعضٍ الناس من زوجة الملك عبدالله، عن حقٍّ وعن غير حق؛ فمنهم من يرفضها لأصولها الفلسطينية، ومنهم من يرفض البذخ الواضح في مصاريف القصر، وإن كان ذلك لا يقصر حصرا على والدة ولي العهد الحالي، لكنها الأكثر ظهورا، أي اختلطت دوافع رفض الأمير حسين وريثا للعرش، إذ إنها في معظمها تجلياتٌ لحالة فقدان الثقة بالدولة وسياساتها.

واضحٌ أن الملك أراد أن يضع حدا نهائيا لما سمّاها «أوهام» أخيه بولاية العرش، بعد أن استنتج أن الأمير حمزة لم يرتدع، بالرغم من اعتذاره العلني، بعد جلسة «مصالحة» جرت برعاية عمّه الأمير حسن، بل أعلن تمرّده مجددا في تغريدة اتهم الملك فيها بعدم الالتزام بنهج الملك الراحل، وبالتالي تخلّى عن لقب أمير، وفاء «للثوابت التي زرعها والدي فيّ»، على حد قوله، واستمرّ في التحدي خلال مشاركته في صلاة عيد الفطر من خلال تمرير رسائله السياسية المخفية بخطبة دينية، فكانت القشّة التي قصمت ظهر البعير. يجد المتابع وسائل التواصل الاجتماعي أن عدة وسوم (هاشتاغات) أغلبها متعاطفة مع الأمير، طغت على «تويتر» بشكل خاص، لكنها لا تعكس بالضرورة رأي أغلبية الأردنيين، وإنْ كانت رسالة يجب أن يلتقطها القصر، لا تخصّ الأمير حمزة، وإنما حالة الاحتقان نتيجة عدم تجاوب الدولة، أو على الأقل البدء باتخاذ إجراءات لمواجهة تدهور الأحوال المعيشية، واستمرار الاعتقالات والتنصّت على النشطاء، وكبح الحريات، والإبقاء على اتفاقيات تطبيعية مع إسرائيل، تربط موارد الأردن من ماء وطاقة شمسية وحاجتها إلى الغاز الطبيعي بالاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي بالقرار الإسرائيلي، وخصوصا بعد إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت ما يفيد سحب اعتراف إسرائيل بالوصاية الهاشمية على المقدّسات الدينية في القدس، في استهتار فاقع لأي دور أو موقف أردني من إجراءات وجرائم إسرائيل في القدس وفي فلسطين.

مواقف الحكومة اليمينية الإسرائيلية كانت واضحة منذ البداية، وقبل تصريحات بينت، كما شرحت في مقال سابق في «العربي الجديد» (الأردن بين الأقصى والرضى الأميركي، 2022/5/1)، فإدارة الرئيس بايدن الأميركية لم تعد معنية كثيرا بإرضاء الحليف الأردني، وكانت تعرف أن الحكومة الإسرائيلية ليست مستعدّة حتى لمجاملة الدولة الأردنية ولو كذبا، بأن لها دورا في القدس، وتعدّها مرحلة انتهت، لكن الخشية من قطع جزءٍ من المعونات الأميركية، التي تستخدمها واشنطن أداة ابتزاز أضعفت موقف القصر، وزادت من تهميش الدور الأردني في المعادلة.

> إذا كان صاحب القرار يخاف من الفوضى فليلتفت إلى الشعب ليشعر المواطن بأمانه، فلا علاقة للمواطن الأردني بمنافسةٍ على عرش

القصد هنا أن الخطر الحقيقي، وإنْ كان الملك يعتبر تهديد أخيه خطرا حقيقيا، يأتي كما كان وكما زال من إسرائيل، ومن لامبالاة إدارة الرئيس بايدن تجاه إضعاف الموقف الأردني أو مجاملته، ما دام الأردن لم يقطع علاقته مع إسرائيل. ولا ينعكس غضب الملك من الجرائم الإسرائيلية على اتفاقية التطبيع، ولم يؤد حتى إلى الطلب من السفير الإسرائيلي مغادرة عمّان أو إلى استدعاء السفير الأردني من تل أبيب، إذ قد تطغى الاصطفافات على المشهد فترة، وإن كانت بعض آثارها ستبقى، لكن استفاقة الأردنيين بقوة على الخطر الإسرائيلي، في الفترتين، الماضية والحالية، قد تمنع إحداث شروخ عميقة، لكنها ستشكل تحدّيا شعبيا لاستمرار التطبيع مع إسرائيل.

أطلقت ردود فعل الأردنيين على اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة موجة غضب متراكمة لما يراه أغلب الأردنيين عداءً عميقا ومستمرا للأردنيين، وليس فقط للفلسطينيين، فمن اعتقد أن اتفاقية وادي عربة ستُحدِث فرقا، ولو طفيفا، في موقف إسرائيل، أصبح يعي الآن أن اتفاقيات «السلام» والتطبيع زادت إسرائيل عنجهيةً وشراسة، خصوصا وأن سلسلة الاتفاقيات الإبراهيمية قد أفقدت الأردن أهميته، من وجهة النظر الإسرائيلية، واستفزّت الأردنيين الذين أصروا، منذ لحظة توقيع معاهدة وادي عربة، عام 1994، أن يبقى «السلام» بينهم وبين الدولة الصهيونية باردا.

لم تكن رسالة الملك إلى الأمير حمزة فحسب، بل إلى كل أفراد العائلة المالكة، أنه لن يقبل من أي أحدٍ منهم أن يتجرّأ على نقد سياساته، محذّرا من تبعات ذلك: «تخيّلوا الفوضى التي ستعمّ، لو اختار كل فرد من عائلتي التعبير عن مواقفه ووجهات نظره في شؤون السياسة والدولة بشكل علني، ووجّه الانتقادات لمؤسساتنا دون احترام لدستورنا وأعرافنا».

(كاتبة من الأردن)

نهاية الاحتلال في فلسطين

حيّان جابر

تشهد الأراضي الفلسطينية مظاهر مقاومة شعبية فردية وجماعية متعدّدة، بهدف التحرّر أولا، ورد فعل ثانيا على تصاعد الممارسات الإجرامية والاستعمارية الصهيونية، كاغتيال الإعلامية شيرين أبو عاقلة، وزيادة الهجمات الصهيونية على المسجد الأقصى، والتوسع الاستيطاني، والاعتداءات الصهيونية المتكرّرة، وتواصل جرائم التطهير العرقي والفصل العنصري تجاه سكان فلسطين الأصليين. الأمر الذي بات يرسم ملامح مرحلة جديدة في المسار التحرّري الفلسطيني، ويقطع، كليا، مع مرحلة الاستسلام والانهزام التي بدأها اتفاق أوسلو. كما تصاعد الخطاب الصهيوني المعبّر عن هذه المرحلة، وعن مخاطرها على استمراره وبقائه القسري على أرض فلسطين في الوقت نفسه، وهو ما يتطلب بعض التمعّن والتحليل.

يمكن اعتبار التصريح المسرّب عبر وسائل إعلام صهيونية لوزير الدفاع بيني غانتس أشهر تلك التصريحات وأوضحها «إن المخاوف من سيطرة الفلسطينيين على إسرائيل في المستقبل ليست بعيدة عن الواقع... الدولة اليهودية ستتقلص خلال السنوات المقبلة لتصبح ما بين مستوطنة غديرا والخضيرة». كما يمكن العودة إلى مقالة رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق، إيهود بارك، المنشورة أخيرا في صحيفة يديعوت أحرونوت، وحذّر فيه مما أسماها لعنة العقد الثامن التي قد تطيح دولة الاحتلال خلال السنوات القريبة. وهو ما يمكن اعتباره امتدادا لتصريحات سابقة منسوبة لرئيس حكومة الاحتلال السابق، بنيامين نتنياهو، في ندوة نظمت في العام 2017 بمناسبة عيد العرش اليهودي التي قال فيها، وفقا لصحيفة هآرتس، «وجودنا ليس بديهيا.. هناك مخاطر وجودية تهدّد وجود إسرائيل». وأيضا يمكن إضافة تصريح رئيس الوزراء الصهيوني الحالي، نفتالي بينت، «ننتظر منكم، يا مواطني إسرائيل، أن تفتحوا عيونكم في كل مكان توجدون فيه، ومن لديه رخصة سلاح، فإن هذا هو الوقت لحمله». .. تلمّح جل هذه التصريحات إلى إمكانية تحرير فلسطين وزوال الاحتلال الصهيوني بشكل كامل، وتحذّر من المخاطر المحدقة بالاحتلال، لكن هل يصح الأخذ بها بجدّية؟

في البداية، ومن ناحية نظرية بحتة، الزوال مصير كل احتلال، في حال إصرار الشعب الأصلي على التمسّك بحقوقه المسلوبة والمواظبة على مقاومته. وعليه، استمرار المقاومة الفلسطينية الشعبية سوف تُفضي، لا محالة، إلى تحرير فلسطين، أي لا تقدّم التصريحات الصهيونية أي جديد على هذا الصعيد. كما لا بد من التأكيد على أهمية الجانبين، النفسي والمعنوي، في حسابات الصراع من أجل التحرّر، فهو يلعب دورا محوريا في شحذ الهمم أو في تثبيطها على جانبي الصراع، أي على جانب المستعمرين أو المستوطنين وعلى جانب المستعمَرين. وهنا من المفيد الاستفادة من هذه التصريحات، لاستنهاض طاقات الشعب وتأجيج قواه الكامنة وتأطيرها في صالح المسار التحرّري، تماما كما ساهمت انتفاضة أيار من العام الماضي (2021) في ذلك، ونسبيا معركة سيف القدس، ولاحقا مقاومة شعبنا البطل في جنين والقدس وأراضي 48 وبيتا وغيرهم طبعا.

تعود الخطابات الصهيونية القلقة والحذرة إلى فترة سابقة، كما في تصريح نتنياهو في العام 2017، وربما نجد تصريحات مماثلة قبل ذلك، وهو ما يوحي بأهداف مقصودة من هذا التصريح، فوضع المقاومة الشعبية في 2017 مغاير عن وضعها اليوم، وخصوصا فيما يتعلق بانتشارها وكثافتها وتكراريتها، فاليوم تنتشر مظاهر المقاومة الشعبية على مُجمل مساحة فلسطين التاريخية، كما يشارك فيها الكل الفلسطيني. ونشهد مظاهر بوتيرة متكرّرة ودورية متقاربة زمنيا. وعليه، لا تعبر مجمل التصريحات الصهيونية في اعتقاد كاتب المقالة عن أزمة الاحتلال وإشكالاته، بقدر ما تعبّر عن دوره المنوط به في فلسطين والمنطقة. حيث يسعى الاحتلال إلى إدامة حالة الصراع والاشتباك من أجل منع المنطقة من الاستقرار والأمان وإدامة تجزئتها وتفكيكها وتخلفها. فالاحتلال قائم ومعد للحرب الدائمة مع سكان فلسطين الأصليين ومع مجمل المنطقة، وهو ما يتبدّى في جميع ممارساته الساعية إلى تفجير المنطقة وإثارة الغضب الشعبي. بالتالي، تبدو تصريحات الساسة والقادة الصهاينة من أشكال التعبئة والتحريض الضرورية لاستمرار آلة الإجرام الصهيوني، فهذه الآلة تحتاج إلى التحريض المستمر من أجل ضمان مدّها بكتلة بشرية مشحونة بمشاعر العداء والقلق والخوف من الآخر، كي تمارس الإجرام يوميا على الفلسطينيين من دون تفكير، ومن دون أي رادع قيمي أخلاقي وإنساني، وهو السبب الكامن في تزايد وتيرة التصريحات اليوم، وتأطيرها في اتجاه الصدام المباشر مع شعب فلسطين الأصلي، كما في دعوة حمل السلاح الفردي واستخدامه، وكذلك في تواتر الدعوات إلى اقتحام الأقصى. لا يعني ذلك التقليل من مدى تطور المقاومة الشعبية أو من قوة تأثيرها الراهنة والمستقبلية، بقدر ما يوضح أنها في حاجة لمزيد من التطور ومن البناء التنظيمي والتعبوي، فمعركة التحرّر طويلة وشاقة.

> الزوال مصير كل احتلال، في حال إصرار الشعب الأصلي على التمسّك بحقوقه المسلوبة والمواظبة على مقاومته

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

انتخابات استمرار الأزمة في لبنان

بشار نرش

أرست نتائج الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي جرت في 15 مايو/ أيار الحالي مشهداً جديداً يتوقع فيه عديدون أن يؤسس لمرحلة جديدة من الأزمة اللبنانية على المستوى الداخلي، وذلك في ظل إفراز هذه الانتخابات ما يمكن أن يطلق عليه «برلمانا معلّقا»، بعد فشل الطرفين الأساسيين المتنافسين في حسم الأغلبية البرلمانية التي تؤهل أيا منهما لحسم الاستحقاقات الدستورية المهمّة المقبلة، كانتخاب رئيس البرلمان ونائبه، ورئيس للجمهورية، ورئيس للحكومة، إذ تؤشّر هذه النتائج بوضوح إلى أن البرلمان بصيغته الحالية، سيكون، في مرحلة أولى على الأقل، مشتتاً ومنقسماً من دون أكثرية واضحة، يطغى عليه انقسام عمودي شبيه بانقسام القوى اللبنانية إلى 8 آذار و14 آذار، الأمر الذي يزيد من شلل البلاد والمؤسسات، في ظل أزمة سياسية واقتصادية غير مسبوقة منذ أكثر من سنتين.

عملياً، الاستحقاق الخاص بانتخاب رئيس البرلمان هو أول هذه المعارك التي يمكن أن تعطي ملمحا عاما عن توجهات أعضاء البرلمان وكتله في ظل التشكيلة الجديدة، فإعادة انتخاب نبيه بري الذي يشغل منصب رئيس البرلمان منذ 1992، أصبح إشكالية محرجة لعديد من أحزاب وقوى معارضة وقوى التغيير الفائزة في الانتخابات، والرافضة التجديد للرجل، ويضعها هذا الاستحقاق أمام معضلة أساسية أنه ليس أمامها سوى النواب المنضوين إمّا في حركة أمل أو في حزب الله، لاختيار رئيس للبرلمان، على اعتبار أن المنصب عُرفاً من المكوّن الشيعي. وبالتالي، قطع حصول «الثنائي الشيعي» على كل المقاعد الشيعية في البرلمان الطريق على وصول أي شخص من خارج المنظومة إلى رئاسة البرلمان، ما يفتح المجال واسعاً لإعادة انتخاب نبيه برّي، وهو ما يضع القوى التغييرية والقوى السياسية الأخرى التي تختلف مع «الثنائي الشيعي» في مأزق حيال ذلك سيضطرّها، في سبيل إنجاز هذا الاستحقاق، إلى الدخول في مشاورات ومفاوضات صعبة للوصول إلى التوافقين، السياسي والنيابي. يتعلق الاستحقاق الثاني بالمشاورات النيابية لتكليف رئيس للحكومة، ومن ثم تشكيل الحكومة، وهو استحقاق أكثر صعوبة وتعقيداً من الاستحقاق الأول، وقد يستغرق إنجازه وقتاً أطول من إنجاز الاستحقاق الأول، والأمر في ذلك يعود إلى سببين:

الأول صعوبة إيجاد إجماع على شخصية سنّية واحدة تنال الأكثرية المطلقة من أعضاء المجلس النيابي لتسميتها من رئيس الجمهورية، بعد إجراء الاستشارات النيابية الملزمة، على اعتبار أن البرلمان يشهد انقساماً عمودياً، فلا حزب الله تمكّن من المحافظة عليها مع حلفائه، ولا المحور «السيادي» الذي حقق بمجمله مقاعد إضافية بإمكانه القول إنّه يملك الأكثرية، خصوصاً أن ممثلي «ثورة أكتوبر» يجاهرون بأنهم سيشكّلون طرفاً مستقلاً قائماً بذاته.

ويرتبط الثاني بالخلاف الذي سبق هذه المشاورات بشأن نوع الحكومة وشكلها، وذلك في ظل تمسّك حزب الله بتشكيل حكومة توافق «حكومة وحدة وطنية»، تجمع كل الأطراف، ورفضه تشكيل حكومة جديدة من ائتلاف نيابي مكوّن من الأكثرية الجديدة، لا يكون هو فيها، وبالشروط التي تناسبه، كما أنّه لن يقبل بأن يشكّل هو من خلال أكثريةٍ يمكن أن يتحصّل عليها، حكومة من دونهم، لأنّه يعرف أنّ أيّ حكومةٍ لا تحصل على أكبر قدر من التغطية لسياسته يُمكن وصفها بأنّها «حكومة حزب الله». وبالتالي، سوف تفشل، في حين ينادي المعارضون لحزب الله بـ «حكومة أكثرية» تحكم، في حين يذهب الطرف الآخر إلى المعارضة، الأمر الذي يضع تشكيل الحكومة أمام مسار طويل سيؤخر تشكيلها، ويجعلها تدخل في بازار المحاصصات أو الضغوط، ما سينعكس على إمكانية إيجاد الحلول للأزمة الاقتصادية والحياتية التي تعصف بالبلد، خصوصاً أن الوضع في لبنان لا يحتمل استمرار حكومة تصريف الأعمال بمهامها فترات طويلة، قد يرافقها حصول فراغ رئاسي، نتيجة عدم انتخاب رئيس جمهورية جديد خلفاً للرئيس عون الذي تنتهي ولايته دستورياً في 31 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

> مخاوف من دخول لبنان في مرحلة شلل سياسي، أو «تقطيع الوقت» في أحسن الأحوال

يتعلق الاستحقاق الثالث بانتخاب رئيس للجمهورية، الذي يتطلب انتخابه توافقاً سياسياً غير متوفر في الظروف الحالية، وتوافقاً نيابياً يشكله 86 نائباً، غير متوفر أيضاً، الأمر الذي قد يدخل موضوع انتخاب رئيس الجمهورية في سجال ومناكفات سياسية قد تطول، في استحضار للنموذج العراقي الذي ما زالت القوى السياسية تتصارع فيه منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي لانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة، وهي ظاهرة قابلة للتكرار بقوة في لبنان بعد الانتخابات البرلمانية.

ختاماً، يمكن القول إنه لا يمكن، في ظل النتائج التي أفرزتها الانتخابات اللبنانية، لأي فريق سياسي أن يتفرّد بالسلطة أو يستأثر بها، بل هو مضطرٌّ لعقد تحالفات وتفاهمات واسعة من أجل ذلك، وهو أمرٌ ليس يسيراً في الوقت الحالي. لذلك من يعتقد أنّ الخلاص اللبناني آتٍ في القريب العاجل واهم، فصحيح أنّ نتائج الانتخابات أعطت إشارة أنّ للرفض الشعبي للواقع السياسي قدرة على التغيير، لكنّ التغيير يحتاج إلى مدّة ممتدة، كما أنّ نتائج الانتخابات لم تُحدِث انقلاباً حقيقياً في توازنات اللعبة السياسية اللبنانية المحكومة بعناصر مذهبية ودينية، قائمة على المحاصصة تحت عناوين «الديمقراطية التوافقية» و«الميثاقية»، الأمر الذي قد يثير مخاوف من دخول لبنان في مرحلة شلل سياسي، أو «تقطيع الوقت» في أحسن الأحوال.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **اميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads